الفصل الثالث

العولمة وتسليع ثنائية اللغة في كندا

Globalization and the commodification of bilingualism in Canada

بقلم: مونيكا هيلر
Monica Heller

تكشف التحولات الحالية على الصعيدين النظري والتطبيقي لثنائية اللغة في كندا اللثام عن حدوث نقلة فكرية نحو أيديولوجيا السوق والتسويق بعد هيمنة الفكر القومي لردح من الزمان، وليست كندا الأنموذج الأوحد في ذلك بعد أن انتشرت تلك التحولات في مختلف أنحاء العالم انتشار النار في الهشيم، وبخاصة في البلاد التي ارتبطت فيها اللغة بأفكار القومية والسيادة ارتباطاً وثيقاً، والمناطق التي شهدت تغيرات لغوية طفيفة منذ ستينيات القرن العشرين (مثل قطالونيا وويلز وبريتاني Brittany وكورسيكا). وبالها من نقلة معقدة تنطوي على تناقضات صعبة بين الأيديولوجيا القومية التي كانت محور الفرانكفونية (والأقليات اللغوية الأخرى) وحالات الحراك السياسي التي تمخضت عن تنوع وغنى لغوي، وكذلك عن الدخول في علاقات دولية لتصبح بذلك جزءاً من النسيج العالمي. علاوة على ذلك، تنطوي تلك النقلة على تناقض بين النظر إلى اللغة على أنها رمز للانتماء والولاء لهوية قومية معينة، وبين اللغة كمهارة تقنية وسلعة تسويقية، الأمر الذي شهد عدة عواقب لهذه الازدواجيات

على تدريس اللغة وتعلمها فيما يتعلق بنواحي الكفاءة اللغوية، ومَن الذي بوسعه الحكم على امتلاك تلك الكفاءة، ومن هم المهتمون باكتسابها، وما هو الأسلوب الأمثل لاكتسابها.

ينصب اهتمامي في هذا الفصل على رصد بعض هذه التحولات السياسية والاقتصادية على مدار الأربعين عاماً المنصرمة منذ الثورة الهادئة (Quiet Revolution) وظهور قومية كيبيك (Quebecois) في ظل النقلة الحالية من الاقتصاد القائم على القطاعين العام والخاص (حيث لا قيمة لثنائية اللغة ولا لمتحدثي الفرانكفونية بعد أن تعرضوا لعمليات تهميش واستغلال اقتصادي أثَّرَ في فرص نجاحهم الاجتماعي والثقافي واللغوي) إلى الاقتصاد القائم على قطاع الخدمات الذي لطالما جاء في المرتبة الثالثة وقطاع المعلومات (حيث تزداد قيمة ثنائية اللغة وتسليعها)، لكن ذلك لم يمنع وجود أنماط جديدة للتمايز الاجتماعي. كما يقوم الفصل بدراسة التغير الاجتماعي الحاصل في كندا الفرانكفونية كوسيلة للوصول إلى تصور لهذا المجتمع بما يسمح باندماج عدة رؤى ومنطلقات فكرية في نسيجه، لأن التغير الاجتماعي لهذا القطاع من المجتمع الكندي هو الذي فتح الباب على مصراعيه أمام التحولات في النظرية والتطبيق المتعلقين بثنائية اللغة في كندا بأسرها، علاوة على التوازي بين هذه الحالة موضوع المناقشة –أي كندا الفرانكفونية– وبين أقليات لغوية أخرى كثيرة.

لذا سيتمحور الفصل حول بعض أشكال الصراع بين اللغة الفرنسية بوصفها علامة الجودة التي يصطبغ بها المجتمع الأصيل، وبين ما آل إليه حالها بعد أن باتت سلعة يتم تبادلها في سوق العمل العالمي خاصة في قطاعي المعلومات والخدمات اعتماداً على ما توافر لدينا من بيانات ميدانية من كيبيك"Quebec" وأونتاريو "Ontario" وإقليم ماريتايم "Maritime" (ويشمل نيو برنزيك New Brunswick ، ونوفا سكوشا Nova

Scotia وجزيرة برنس إدوارد Prince Edward Island)، وهي البيانات التي عكفت على جمعها بمفردي، أو بمساعدة زملائي على مدار السنوات العشرين المنصرمة[1]. والمتأمل للأماكن سالفة الذكر يجدها بؤراً للصراع بين أنماط التعامل مع اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية وغيرهما من اللغات وأسلوب ذلك التعامل ومفهوم ثنائية اللغة. ونجد هنا استمرارية النظرة القائمة على أهمية "أحادية اللغة"، وأقصد بذلك الإعلاء من شأن ثنائية اللغة طالما تأخذ شكل "أحادية اللغة المزدوجة" double monolingualism، بحيث يتحدث المرء كل "لغة" كما لو كانت لهجة متماسكة ومتناسقة (وهو ما يشار إليه في مصطلحات علم النفس الاجتماعي "بثنائية اللغة المضافة" additive bilingualism (انظرْ: Landry 1982) الأمر الذي يتحول معه خلط اللهجات واللغات الشائعة في الأماكن الموجود بها ظاهرة ثنائية اللغة إلى شر يجب تفاديه، مثلما ظهر إبان هيمنة أيديولوجيا القومية العرقية ومحاولة مسايرة أيديولوجيات اللغة المواكبة لظهور الفكر القومي الأوروبي، وما زال الأمر كذلك في فهم اللغة من منطلق اقتصادي وليس من منظور سياسي. وبالرغم من سلامة التنظير الخاص بأحادية اللغة المزدوجة، إلا أن التطبيق يظهر خلاف ذلك لعدم توزيع السكان بالتساوي وفق هذا التوجه.

يندرج تحت السؤال الملح: "ما هي ثنائية اللغة "الجيدة" وما مكوناتها؟" أفكار تنصب على مكونات الإنجليزية الجيدة والفرنسية الجيدة. لكن تلك الأسئلة والأطروحات تنطوي على تناقض بين قيمة اللغات، أو اللهجات الإقليمية بوصفها عنوان الأصالة والشرعية، وبين كونها رمزاً تاريخياً للمهانة من خلال ما شهده المجتمع الكندي من ممارسات تهميش وفقر واضطهاد تحاول كندا الفرانكفونية الفرار منه اليوم، ويتمثل الجانب المظلم لهذا الموقف في بزوغ نجم "الفرنسية الدولية" التي تسعى للتواؤم مع باقي النسيج العالمي من أجل إدارة الثراء والتنوع الثقافي العرقي، وما

يصاحب ذلك من خوف على أن تكون مجرد لغة حالمة لا علاقة لها بالواقع المحلي، أو أن تعمل على إلغاء فكرة التميز القومي التي ما زال لها دورها في الصراعات المحلية الخاصة بموارد الاقتصاد الجديد.

سأتخذ من تلك المحاور بوصلة توجه الأقسام القادمة من أطروحتي، لكني آثرت أن أبدأ بإلقاء نظرة خاطفة على التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها الأربعون سنة المنصرمة قبل أن أتناول الممارسات الحالية للتحول في مجالات العمل والجمعيات والتعليم.

الحراك الفرانكفوني وتغير أيديولوجيات ثنائية اللغة

Francophone mobilization and changing ideologies of bilingualism

لطالما ارتبطت أفكار الكنديين عما يشكل ثنائية اللغة، وهل هي ظاهرة صحية أم لا، بالأسس المادية لأيديولوجيات اللغة والهوية التي ظهرت جلياً في علاقات الهيمنة بين متحدثي الإنجليزية المنتصرين (الغزاة) ومتحدثي الفرنسية المقهورين. وبالرغم من حدوث ذلك الغزو منذ أمدٍ بعيدٍ (غزو أكاديا Acadia عام ١٧٥٥ وغزو باقي مناطق نيو فرانس New France عام ١٧٥٩)، إلا أنه عمل على إرساء أسس التميز العرقي الذي تميز به المجتمع الكندي منذ ذلك الحين، فوجدنا التميز العرقي في العمل، وفي توزيع الثروة والموارد الكندية، وغيرها من الأنشطة الاجتماعية الأخرى التي عانى الكنديون متحدثو الفرنسية ويلاتها. كما تمخض عن علاقات الهيمنة ظهور الصفوة من ذوي اللغتين بسبب احتكاكهم المباشر بأحاديي اللغة الناطقين بالإنجليزية والمسيطرين على مقاليد الاقتصاد والسياسة، وكذلك ظهور الطبقة العاملة ثنائية اللغة التي عانت ويلات التهميش. من هنا تميزت ثنائية اللغة بين الصفوة بأنها لغة قياسية

وأحادية مكتسبة من قنوات التعليم النظامي، في حين اتسمت ثنائية اللغة بين الطبقة العاملة باختلاط التراكيب والممارسات اللغوية المكتسبة شفهياً من بيئة العمل.

لم يواكب التحول الذي شهده المجتمع الكندي الفرانكفوني في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وظهور الطبقة الوسطى الفرانكفونية أي تغير في أيديولوجيات ثنائية اللغة، حيث استمرت الصفوة في تبني فكرة "أحادية اللغة المزدوجة"، مدعمين إياها بأفكار القومية وسيادة الدولة وتطور الأسواق المحلية أحادية اللغة.

لكن الأمور تبدلت الآن حيث أصبح للعولمة والتحررية الجديدة والاقتصاد الجديد القول الفصل في قضايا اللغة وثنائيتها بعد هيمنة أفكار القومية، فكفت الدولة يدها عن تلك القضايا من ناحيتين هما: أفول نجم دعاوى القومية من ناحية، وقلة التمويل الذي تقدمه الدولة للجمعيات والأنشطة الخاصة بقومية اللغة، مع ازدياد أهمية اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية في قطاعي المعلومات والخدمات من اقتصاد العولمة الذي لا يقتصر على الأسواق المحلية الكندية، بل يشمل الأسواق العالمية التي تروج فيها اللغتان. وترتب على ذلك شيوع أيديولوجيات ثنائية اللغة بين طبقة الصفوة الجديدة حيث تلعب مفاهيم "الجودة" و"المعايير" في القطاع الخاص دوراً محورياً. علاوة على ذلك، هناك الكثير من الوظائف التي تتطلب ثنائية اللغة، وتخص الطبقة العاملة، وهي وظائف تحتاج إلى ثنائية اللغة بسبب ما يسمى بخدمة العملاء التي تنطوي على الاحتكاك المباشر بعملاء قد لا يتقنون اللغة السائدة، ويحتاجون مَنْ يتحدث معهم بلغتهم.

لقد وصف المنظرون هذه التحولات في أماكن أخرى (Heller & Budach 1999, Heller in preparation)، بأنها تحولات عشوائية بغرض الوقوف على فترة حدوثها، التي تفتقر إلى نظام صارم، بالرغم من ارتباط تلك التغيرات بمثيلاتها في الظروف

المادية الواقعية، وللتعرف على الأساليب التي تتغلغل من خلالها أفكار اللغة وثنائيتها في ظروف الواقع المعاش (Silverstein and Urban 1996)، بدلاً من استبدالها بقيم أخرى، مما يعين على تصنيفها في ثلاث طوائف هي: الرؤية التقليدية، والرؤية الحداثية (المودرنية)، والرؤية العولمية.

تقوم الرؤية التقليدية على ضرورة مجابهة هيمنة اللغة الإنجليزية بالحفاظ على تناسق اللغة الفرنسية وتجانسها (وهو ما ظهر في الاهتمام البالغ بالمحافظة على نقاء اللغة خاصة في النقاط التي تلتقي فيها الفرنسية والإنجليزية) والولاء الكامل للقيم التي كانت وما زالت راسخة وتقليدية مما يحتم وجود عروة وثقى تربط الممارسات المعاصرة بالماضي الراسخ (راجع: Hobsbawm and Ranger 1983; Crowley 1996).

أما الرؤية الحداثية المودرنية التي ظهرت بقوة بعد عام ١٩٦٠، فتنصب على الحراك السياسي للفرانكفونية من أجل التوسل بأجهزة الدولة لفتح الباب على مصراعيه لحدوث تطور اقتصادي ملموس لهم من خلال مشاركتهم في تولي مقاليد السياسة والاقتصاد الكندي، وهو ما يفسر استمرار النظرة للفرانكفونية كدولة بالمعنى الكلاسيكي مع بعض ملامح الحداثة القومية (كما هو الحال في كيبيك Quebec، والإطار المؤسسي في أماكن أخرى)، وأقصد بذلك أن لأصحاب الفرانكفونية حقوقاً عامة في أماكن أخرى من أهمها حصولهم على مكان يشعرون فيه باستقلاليتهم وتجانسهم فيما بينهم.

تشترك كلتا النظريتين التقليدية والحداثية في النظر لثنائية اللغة على أنها مصدر للقلاقل، وفي ربطهما للشمولية اللغوية linguistic holism بالتكامل الوطني national completeness، وتختلفان في نظرة التقليديين لفرنسا على أنها مصدر التشريع الأساسي وتعمل محاولة الحداثيين سن تشريعات خاصة بهم على إبراز استقلاليتهم، ورسم

الوجه الحديث لكندا الفرانكفونية (أو بالأحرى مناطق كيبيك Quebec وأكاديا Acadia وغيرها)، ولقد لاقت هذه الدعوة الحداثية ترحاباً من جانب كثير من علماء اللغة الذين سعوا في الآونة الأخيرة لإرساء دعائم الفرنسية في كيبيك Quebec (أمثال: Cajolet-Laganiere and Martel 1995)، وفي أكاديا Acadia (أمثال: Peronnet and Kasparian 1998)، بحيث تصبح تلك الدعائم المنهج الذي تستقي منه البرامج والأنشطة التدريسية خطوطها العريضة والسراج الذى تقتبس منه نورها.

من الجدير بالإشارة أن هذا التوجه الحداثي من جانب الفرانكفونيين في كيبيك Quebec على وجه الخصوص، أدى إلى رد فعل مقابل من جانب الحكومة الكندية التي تهتم بثنائية اللغة، حيث اعتبرت الأخيرة موقف كيبيك Quebec تهديداً لشرعية الدولة الكندية ولهيمنة متحدثي الإنجليزية على الأوضاع بها. ولقد انقسم رد الفعل الكندي إلى شقين يكمل كل منهما الآخر: الأول ينادي بضرورة تأكيد الهيمنة الإنجليزية، والثاني يؤكد الشرعية الكندية من خلال ترسيخ أيديولوجيا ثنائية اللغة (انظر: Heller 1999) التي تذكّر كيبيك Quebec بأن كندا دولة ذات سيادة (راجع: Breton 1984) تتمتع بالوحدة والثراء اللغوي والثقافي في الوقت نفسه (أي أنها دولة ثنائية اللغة متعددة الثقافات).

حدث في تلك الأثناء أن تواكب ظهور تيار الحداثة في كيبيك Quebec مع تطور ونمو سوق اقتصادية محلية قوية استطاع الفرانكفونيون فرض سيطرتهم عليها، وهو ما لم ينكره متحدثو الإنجليزية، الذين سرعان ما شعروا بتلك السيطرة المتنامية لأصحاب الفرانكفونية، مما حدا بهم إلى تعلم اللغة الفرنسية لضمان استمرار هيمنتهم على السوق الاقتصادي الكندي. أما الذين لم يتمكنوا من تعلمها فقد يمموا وجوههم شطر تعليم أولادهم إياها؛ لذلك لا تتعجب -عزيزى القارئ- من انتشار برنامج

الانغماس في اللغة الفرنسية[٢] French Immersion كرد فعل تعليمي لما استجد من أوضاع آنذاك، وبالأخص في المناطق التي أصبحت فيها الفرنسية خطراً يؤرق مضجع الإنجليزية بشدة مثل مونتريال Montreal، وأوتاوا Ottawa (وهي مناطق تمتع فيها ذلك البرنامج بشهرة كبيرة، بالرغم من ذيوع صيته في مدن كندا كلها). من هنا أصبحت ثنائية اللغة السمة الغالبة على الناطقين بالإنجليزية الساعين للحصول على مكانة اجتماعية متميزة بعد أن كانت سمة للناطقين بالفرنسية من الصفوة والطبقة الوسطى الصناعية الذين يحاولون إحداث توافق بينهم وبين باقي المجتمع. وحقاً لقد انقلب السحر على الساحر، فأصبح مَنْ يتباهى بالأمس بلغته الإنجليزية يسعى اليوم لتعلم الفرنسية!

صاحب ذلك التغير في الرؤى عملية فصل بين اللغة والهوية من خلال التنافس بين أفراد الطبقة الوسطى الناطقين بالفرنسية، والناطقين بالإنجليزية على ما تقدمه الفرنسية من فرص للتميز، الأمر الذي انتهى بثنائية اللغة الفرنسية والإنجليزية، خاصة بعد أن أدرك الناطقون بالفرنسية ضرورة تعلم الإنجليزية كشرط أساسي لتحقيق الازدهار الاقتصادي المنشود، انطلاقاً من قوة الإنجليزية في السوق المحلية والعالمية، إلا أن حركة الحداثة الفرانكفونية انطوت على عدة تناقضات نذكر منها (١) أصبح للإنجليزية ولغات أخرى أهمية كبرى على الصعيد الدولي، و(٢) انحاز الكثيرون ممن لا ينتمون لجماعات عرقية للتجمعات الفرانكفونية (مثل الناطقين بالإنجليزية الذين تعرضنا لهم آنفاً والمهاجرين وأفراد الأمم الأولى).

إننا نشعر بالألفة تجاه النظرة الحداثية، لذيوع صيتها بين مختلف الأوساط الكندية على مدار الأربعين عاماً المنصرمة، إلا أن الأساس الاقتصادي لهذا الاتجاه، شهد تحولاً في العقد الأخير بظهور النظرة العولمية كنتاج لما سبقها من أطروحات

مودرنية لدرجة أن نظرة العولمة الجديدة أزالت ملك سابقتها كلية، وهو توجه يؤكد ضرورة المشاركة الفاعلة في الأنشطة القومية والدولية على أساس من الهوية الفرانكفونية سياسياً واقتصادياً. وكما سنرى في القسم التالي بشيء من التفصيل، ينصب اهتمام التوجه العولمي على الاقتصاد، وليس السياسة في الإعلاء من شأن اللغة الفرنسية من أجل تلافي ما يشوب الاتجاه المودرني من تناقضات من خلال تنمية مهارات اللغة المستقلة عن الهوية القومية، أو إحلال فكرة المواطنة محل الهوية القومية.

لذلك آثرت أن أعرض فيما يلي للمحاور الثلاثة التي شهدت سجالاً بين الاتجاه المودرني والاتجاه العولمي، وهي الجمعيات، والتعليم، والعمل. ولا يعني ذلك تجاهل دور الدولة، ووسائل الإعلام (الذي يعد محوراً لكثير من الدراسات الحالية المتعلقة بحوار الثقافات والعولمة).

من الحداثة إلى العولمة: اختلاف النظرة للجمعيات والتعليم وبيئة العمل

Discourses of modernization and globalization in associations, education and work milieux

تقدم لنا محاور الجمعيات، والتعليم، وبيئة العمل المعلومات الكافية للوقوف على طبيعة ما حدث من تحولات[٣] في خضم صراع الفرانكفونية ضد هيمنة الإنجليزية في كندا، حيث لعبت الجمعيات على مختلف أنواعها دوراً بارزاً كمعادل موازٍ للمؤسسات السياسية والاجتماعية خارج حدود هيمنة متحدثي الإنجليزية في تجسيد حي لقدرة ناطقي الفرنسية على إقامة جمعيات وبُنَى موازية لمؤسسات الدولة شريطة توافر قدر كبير من غياب هيمنة الإنجليزية والناطقين بها على مقدرات الدولة (بالرغم من اتحاد هذه الجمعيات في أطر إقليمية أو قومية يتصف بعضها بالمركزية). تذكرنا تلك الجمعيات بأول ظهور لها على يد الكنيسة الكاثوليكية في الفترة "التقليدية"، ثم تحولها

إلى الاعتماد على دعم الدولة في فترة الحداثة، وينتهي بنا المطاف الآن في ظل العولمة وسيطرة الفكر الاقتصادي إلى ضرورة استقلالية تلك الجمعيات.

بالنسبة إلى المحور الثاني -التعليم- نجد أن النظرة التاريخية له تمثلت في كونه الشرط الأساسي لبقاء كندا الفرانكفونية المؤسسة الرئيسية للتنشئة الاجتماعية، وبطبيعة الحال مارست الدولة سيادتها وهيمنتها على التعليم بسبب ارتباطه بالكنيسة والأسرة، كما زادت أهميته عندما اتسعت رقعة الأسر والتجمعات البشرية، وتنوعت طبيعة أفرادها. أما الوضع الحالي فيشهد تحول التعليم إلى إعداد الأيدي العاملة لتلبية حاجة سوق العمل في إطار من الاتجاه التحرري الجديد، مما جعله همزة الوصل بين توجه الحداثة وتوجه العولمة.

أما المحور الثالث، وهو العمل، فيعد بعداً أساسياً في علاقات الهيمنة، حيث اتسمت النظرة له طوال تاريخ كندا، إما بأنه الموفر لمتطلبات الحياة الأساسية لأفراد مجتمع الفرانكفونية، أو بأنه ميدان التعامل مع الناطقين بالإنجليزية بشكل مباشر أو غير مباشر انطلاقاً من هيمنتهم على الاقتصاد، وبذلك يتضح لنا أن النظرة التقليدية بكل ما اتصفت به من "يوطوبية" زراعية، كما وصفها دومون (Dumont 1993) قد دعت الناطقين بالفرنسية لتنمية المهارات العملية التي تؤهلهم للتعامل الجيد مع الاقتصاد الذي يهيمن عليه الناطقون بالإنجليزية. أما الاتجاه الحداثي المودرني فقد سعى للهيمنة على جزء واحد من القطاع العام، واتخذ من ذلك ضالته المنشودة، وهو ما بات يعرف بين العامة "باتحاد كبيك" .Quebec Inc وهو مصطلح يشير إلى اتحاد مؤسسات ذات أحجام مختلفة يديرها الناطقون بالفرنسية، وتخلق سوقاً وشبكة عمل خاصة بهم (راجع: Fraser 1987). وفي ذلك الصدد نجد أن الاتجاه العولمي يشترك مع الاتجاه الحداثي في هذا الاهتمام بسوق العمل كمحور لتنمية المجتمع الفرانكفوني، لكن يزيد

الاتجاه العولمي على ذلك بمناداته المستمرة بضرورة الاستعداد للتأقلم مع طبيعة ذلك السوق المتغير، الذي سيتغير معه بالتبعية معنى أن تكون فرنسياً، أو أن تتحدثها.

الجمعيات Associations

لقد تحاورنا في هذا البحث مع عددٍ كبيرٍ من أعضاء الجمعيات الفرانكفونية المختلفة في أونتاريو وضواحي ماريتايم Maritime بما في ذلك الجمعيات السياسية، والفرق الشعبية المحلية، وجمعيات البيئة، وناشطو مناهضة العنصرية، وهي جمعيات بدأت نشاطها في أوائل القرن العشرين، إلا أن معظمها تأسس في السبيعينيات والثمانينيات من القرن نفسه في أعقاب توسع مجالات الرفاهية وما صاحبها من ولاء لثنائية اللغة في كندا آنذاك. ولقد تبدل الحال الآن بسبب ما يواجه كل الجمعيات من تحديات قلة الإنفاق والتوجه نحو الفكر التحرري الجديد، فها هي المقدرات المالية التي كانت مخصصة للإنفاق على تلك الجمعيات تنضب، والجهود الداعية للمركزية تقلل من فرصة المنافسة على الموارد الشحيحة. علاوة على ذلك شهد جمهور المستهلكين تنوعاً وثراءً في رؤاهم ومتطلباتهم الفكرية، فأصبح من المألوف أن يحدث خلاف بين دعاة الحداثة المؤسسين للجمعيات ودعاة العولمة، وأسوق مثالاً يفسر ذلك لإحدى الجمعيات الأهلية بإحدى المدن الصغرى في أونتاريو.

لقد تأسست تلك الجمعية كرد فعل لناشطي الفرانكفونية الرافضين لسياسة التعليم في المدينة، حيث تمثل مطلبهم الأساسي في إنشاء مدرسة عليا يدرس فيها بالفرنسية، وقد قوبل مطلبهم هذا بالرفض من المسؤلين بالإدارة التعليمية، إلا أن الجمعية كسبت المعركة لصالحها عام ١٩٨٠ ؛ وذلك لعدة أسباب، لكن الأهم هنا هو سير العديد من جمعيات أونتاريو على النهج نفسه في السبعينيات من القرن العشرين،

وما زال نشاطها مستمراً في جميع أنحاء كندا حتى يومنا هذا (انظر: Heller 1994 لمزيد من التفاصيل). أدى ذلك الانتصار إلى نمو الوعي السياسي لدى بعض أفراد الجمعية الذين سعوا إلى إشهارها رسمياً على أسس من الخطوط العريضة لكفاحها ضد الإدارة التعليمية، وكان الهدف من وراء تأسيسها توفير مكان للناطقين بالفرنسية للاستمرار في الدفاع عن حقوقهم والحصول عليها، وكذلك بناء جمعية لها من الإمكانات ما يصعب على المدارس الوصول لها. لقد كانت جمعية تجمع في جوهرها بين الطابع الكلاسيكي والطابع المودرني الذي ينظر للمجتمع على أنه نسيج مترابط ومتجانس، ويشعر بالولاء والانتماء لتاريخه ووطنه، كما ينشد تدخل الدولة ودعمها لتحسين ظروف معيشتهم.

شهدت تلك الجمعية الكثير من التغيرات ما بين انتصار تارة وهزيمة تارة أخرى منذ نشأتها، وتمثلت العقبة الكؤود أمامها في كيفية تغيير التوجه الأيديولوجي لأعضائها الذين يرون الأمور بشكل مغاير، ويسعدون بإرسال أطفالهم لمدارس تتوسل بالإنجليزية كلغة التدريس بها، أو ممن لم يقتنعوا بنشاطها كلية. لكن التسعينيات من القرن العشرين، كانت تخبئ للجمعية تحدياً أصعب تمثل في انخفاض التمويل الرسمي المقدم من الدولة، وهو ما اعتبر كارثة لاعتماد الجمعية المباشر على دعم الحكومة.

لذلك آثرنا متابعة نشاط الجمعية منذ عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٠ عن كثب، فتحاورنا مع أعضائها ومع مجلس إدارتها (حيث يحق لأي ناطق بالفرنسية في تلك المدينة أن يدلي بصوته في انتخابات الجمعية العمومية)، كما درسنا جيداً ما يجري في كثير من اجتماعات المجلس الشهرية، وحضرنا عدداً من الأنشطة التى نظمتها الجمعية (كالمساهمة في معرض المدينة الشتوي)، واطلعنا على وثائقها، فظهر لنا جليًّا أن ردة

الفعل على تغير موقف التمويل الحكومي كانت الشغل الشاغل للمجلس لدرجة أن الأمر خرج عن نطاقه، وتشعب إلى موضوعات أخرى تتعلق بأسلوب إدارة الجمعية ونطاق نفوذها.

أتيح لنا في أثناء ذلك ملاحظة عدد من العمليات التي تتطور سوياً، أولها شروع مجلس الجمعية في إعادة النظر في ممارساته التنظيمية، ووضع الأسس التي تسير وفقها التعاقدات وتوظيف أفراده، وهو أمر غاية في الأهمية لما يعنيه من تحول العمل في الجمعية إلى عمل تجاري مادي وليس مهمة إنسانية، فتحول أفراد المجلس بذلك إلى عمال يمكن استبدالهم بآخرين حال تقصيرهم (وليسوا أبطالاً كما كان ينظر لهم سابقاً)، ولقد كانت تلك النقطة محل خلاف بين مجلس الإدارة ومدير الجمعية، فُصِل على إثرها المدير واستبدل بآخر ليعمل وفق القوانين البيروقراطية المعمول بها (مثل إعلانات الوظائف، والقوائم القصيرة، والمقابلات مع لجنة مفوضة من الجمعية).

أما المحور الثاني لتطور مجلس إدارة تلك الجمعية، فهو إعادة نظرته لرسالته التي طالما وصفت بأنها جمعية تسعى للحفاظ على اللغة الفرنسية وثقافتها في المنطقة، فأصبحت تلك الجمعية "منظمة داعمة تعمل على خدمة المجتمع الفرانكفوني"، وشتان بين الصياغتين، فلم يعد هناك محددات لما يحتاجه "المجتمع الفرانكفوني" من خدمات. ومن ناحية أخرى، تحول المجتمع إلى مجموعة من المستهلكين الذين تقدم لهم الخدمات خلافاً للنظرة الأولية له عندما تأسست الجمعية بادئ الأمر. من هنا نجد أن الجمعية غيرت نفسها، فبعد أن كانت المتحدث الرسمي لأعضائها أمام الحكومة والجهات الرسمية، يممت وجهها شطر أعضائها لتقف على احتياجاتهم ولتثبت، بما لا يدع مجالاً للشك، التحول من وجهة النظر المودرنية المنادية بالحقوق إلى وجهة النظر العولمية

القائمة على الفكر الاقتصادي، وبات التحدث عن الفرانكفونية مقتصراً في جانب منه على السلع والخدمات.

ثالثاً: أنشأت الجمعية مركزاً منفصلاً وأعطته صلاحيات القيام بمشاريع تنمية المجتمع، ويكمن التحول هنا في محاولة الجمعية إعادة تنظيم ما يسمى بتنمية المجتمع الذي لا يعد أمراً جديداً في حد ذاته، بل الجديد هو تنظيم ذلك بشكل مغاير له تمويل مستقل ووظائف منفصلة، والأهم من ذلك أن هذا المركز الجديد تولى المهام والأنشطة التي طالما خولت الجمعية القيام بها، ثم أعاد النظر فيها لتقوم على أساس اقتصادي، وهو ما نشرته إحدى الصحف المحلية عام ٢٠٠٠ صرح فيه المركز بأنه يهدف إلى "تنمية السلع، والخدمات الابتكارية، وإنشاء شركات، وتوفير وظائف تُعلي من قيمة الفرانكفونية وثنائية اللغة في المنطقة حتى يظهر ما لهما من تأثير بالغ". إن ما توحيه تلك العبارة هو التخلي عن النظرة الحداثية لتحل محلها النظرة العولمية الاقتصادية التي شملت القيمة الاقتصادية للمجتمع الفرانكفوني ولغته (لاحظ دخول ثنائي اللغة في ذلك أيضاً)، فأصبح الهدف هو تسويق ما للمجتمع من رأسمال لغوي لمن يستحق من أصحاب الأعمال لجذب فرص العمل، وفتح أبواب الرخاء الاقتصادي لتلك المنطقة المنكوبة اقتصادياً وخاصة فرص العمل التي تنحصر على الناطقين بالفرنسية من سكان المنطقة (لكن ذلك لا يستثني ثنائي اللغة الناطقين بالإنجليزية، أو ذوي المشارب الثقافية واللغوية المختلطة الذين شكلوا معضلة كبرى لأصحاب التوجه المودرني المنادي بالحقوق والتمييز الثقافي)، وهي وظائف تظهر جلياً في قطاعي السياحة والاتصالات في الاقتصاد الجديد.

الشاهد من ذلك المثال وغيره، أن الجمعيات الأهلية شهدت تحولاً من التوجه المودرني الحداثي الذي كان الناطق الرسمي بحقوقها في مجتمع متجانس يتحقق لها فيه

المحافظة على ما لهذا المجتمع من لغة وثقافة تقليدية راسخة، إلى التوجه الاقتصادي الذي ينظر لتلك الجمعيات على أنها مزودة خدمات ينصب اهتمامها على الوظائف والتدريب والاستقرار الاقتصادي. وقد تلحظ استمرار المناداة بوجود النظرة القديمة للفرانكفونية لأغراض مختلفة من أبرزها ضرورة المحافظة على هذا الوجود القديم لأفراد الفرانكفونية في البنية التحتية المؤسسية، وذلك للحفاظ على كثير من الوظائف التي يشغلونها، التي قد تذهب خيراتها لغيرهم إن هم استغنوا عن النظام القديم، إلا أن مفهوم المجتمع الفرانكفوني يقدم نوعاً من مراقبة الجودة لما يمكن تسميته بالموارد الاقتصادية اللغوية، أو قيمة اللغة كسلعة اقتصادية بجانب كونه مصدراً للهوية الأصلية لمتحدثي الفرنسية (في قطاع السياحة مثلاً أو الفنون والثقافة)، وبذلك توضع اللبنة الأخيرة في بناء الفصل بين اللغة والهوية (فليس ضرورياً أن تتحدث الفرنسية لكي تقدم سلعاً ثقافية "فرنسية")، وهي قضية يضيق المجال هنا عن تناولها بشيء من الإسهاب، لذلك آثرت أن أتناول قضية القيمة اللغوية للفرنسية ولثقافة الفرنسية-الإنجليزية في القطاعات التي يحتدم فيها الجدل وهما قطاعا التعليم والعمل.

التعليم Education

نال قطاع التعليم حظاً وافراً من اهتمام الناشطين التقليدين والحداثيين على حد سواء، وكان من ثمار ذلك الجهد، نجاح الناشطين الفرانكفونيين في تأسيس مدارس ابتدائية وثانوية تدرس باللغة الفرنسية في كافة ربوع كندا بجانب المؤسسات التعليمية بعد المرحلة الثانوية ورياض الأطفال ومراكز رعاية الأطفال بعد جُهدٍ جهيد مع مؤسسات الدولة، أو أمام المحاكم (بالرغم من وجود مناطق مازالت القضية فيها شائكة ولم تحل بعد)، فأصبحت بذلك المدارس الفرنسية (أي التي يدرس فيها باللغة

الفرنسية) مراكز إشعاع للمجتمع الفرانكفوني في مناطق الأقليات، ودليل ذلك ما يحدث في كيبيك Quebec من إصدار تشريع للغة (يعرف "بميثاق اللغة الفرنسية" الصادر عام ١٩٧٧) بهدف ضمان اختلاط المهاجرين الجدد في المجتمع الفرانكفوني من خلال حضور أطفالهم في المدارس الفرنسية، لذلك نقولها مدويةً إن مستقبل المجتمع الفرانكفوني في كيبيك Quebec، يعتمد على قدرة التعليم الفرانكفوني على إحداث التنشئة الاجتماعية السليمة للوافدين الجدد بشكل يعلي عندهم قدر اللغة الفرنسية كلغة للاتصال الجماعي بين عامة الناس.

إلا أن هذا النجاح، سواء كان في كيبيك Quebec أو مناطق الأقليات (الذي استطاع من خلاله دعاة التحديث تأسيس تعليم باللغة الفرنسية كوسيلة فاعلة للإعلاء من شأنها) أوجد تحديات للمفهوم الحداثي عن الفرنسية ومتحدثيها. خذ مثلاً ما حدث في كيبيك Quebec من إرسال الآباء من الطبقة الوسطى متحدثي الإنجليزية لأطفالهم إلى فصول برنامج الانغماس في اللغة الفرنسية، بل تعدى الأمر ذلك الحد فلم يجدوا غضاضة في إرسالهم إلى المدارس الفرنسية. أما أبناء المهاجرين الذين يحضرون تلك المدارس، بطبيعة الحال، فيتعلمون اللغة الفرنسية وكيفية استخدامها، لكن ذلك لا يتخطى حدود المدرسة وجدران قاعات الدراسة، حيث يتحدث الأطفال فيما بينهم الفرنسية تارة، والإنجليزية تارة أخرى، ولغات أخرى، أو مزيجاً منها كلها في بعض الأحيان، الأمر الذي يظهر وجود خلط وتشوش في فكرة التكامل والاندماج.

يدلل على ذلك بشدة التحول في المصطلحات التصنيفية، كالتصنيف العرقي الذي ظل واضحاً لفترة طويلة، تحدث الناس فيها عن الفرنسيين الكنديين وسكان كيبيك Quebec، ثم تلا ذلك ذيوع صيت الفرانكفونية في سبعينيات القرن العشرين كمصطلح محايد عرقياً يشير إلى كفاءة اللغة الفرنسية كمعيار جديد لانخراط أحدهم في

نسيج المجتمع. لكن سرعان ما ظهر مصطلح جديد لطالما اختفى من الكتابة ونادراً ما ورد على لسان الناس في أحاديثهم، ألا وهو "الفرانكفونيين القدامى" old stock francophones، حيث يميز بشكل واضح بين الفرانكفونيين على أساس عرقي، أي بين من ينحدر من أصل فرنسي، وبين من هم ليسوا من أصول فرنسية، مما فَعَّل النظرة المودرنية الداعية إلى الفصل بين اللغة والهوية؛ لذلك قد تجد أحدهم يذهب لمدرسة فرنسية ويتحدث الفرنسية، لكنه لا يزال غير واثق من معايير الحكم عليه كفرد في المجتمع الفرانكفوني. ويبدو أن المشكلة تكمن في كيفية المحافظة على فكرة القومية دون اللجوء لسياسة التمييز التي حاربتها الحركة القومية الحداثية، فالمدارس هي البؤرة الحقيقية التي تجد فيها تلك الصراعات بيئة خصبة.

أما في أماكن وجود الأقليات، فتفرض هذه القضايا نفسها على الساحة، بصورة أوضح، بسبب الوجود الأقوي الذي يتمتع به متحدثو الإنجليزية. ولقد أظهرت السنوات الطويلة التي قضيتها في البحث الميداني بالمدارس الفرنسية بجنوبي أونتاريو (راجع: Heller 1998, 1999) التحديات التي وضعها ذلك التنوع أمام فكرة الفرانكفونية الكندية الحداثية، وجاءت في شكل الحصول على حق المشاركة في بادئ الأمر، لكنها سرعان ما اشتملت على أمور تتعلق باللغة أيضاً.

تثير قضية المشاركة التساؤل عن طبيعة من له حق الحضور في المدارس الفرنسية، ومن ثَمَّ تُسهِم في تحديد سمات مَنْ يمكن أن يُطلَق عليه فرنسي من أونتاريو. وإذا ما انتقلنا إلى مناطق الأقليات غير كيبيك Quebec، نجد أن لموضوع اختيار لغة التعليم سمتاً مغايراً، فلقد ضمن الميثاق الكندي للحقوق والحريات (١٩٨٢) للمواطنين الحق في اختيار اللغة الفرنسية لغة للتعليم خارج كيبيك Quebec لصنف معين من السكان، مما يعني أن هناك أناساً يجب أن تقبلهم هذه المدارس، وما دون

ذلك للمدرسة مطلق الحرية في قبول آخرين إذا كان اختيارهم للمدرسة بمحض إرادتهم. وغالباً ما تضطر معظم المدارس لذلك حتى تحتفظ بعدد الطلبة المفترض وجودهم بها (سواء من الأغلبية أو الأقلية) والمخصصات المالية التي تحصل عليها، ناهيك عن رغبتها في تفادي سياسات التمييز العرقي حرصاً منها على تماسك نسيج المجتمع.

لكن ليس كل ما يتمنى المرء يدركه، فلقد نتج عن هذا التوجه صراع على المشاركة في مراكز القوى خاصة اختيار المنوط بتحديد قيم المدارس وأنشطتها. ويحضرني هنا ما قاله لي أحد الآباء من هاييتي في حوار أجريته معه في أوائل التسعينيات من القرن العشرين عن شعوره حين دخل في صراعات ومشاحنات مع المدارس الفرنسية المحلية وغيرها من الجمعيات، كما أعرب عن مخاوفه هو وآخرون مثله من دمج الناطقين بالفرنسية من غير أهل أونتاريو؛ لاعتقادهم أن ذلك سيضعف من مكانتهم وحججهم أمام خصمهم الناطق بالإنجليزية، الأمر الذي سيتمخض عنه شعور الآخرين بأنهم "منبوذون"، مما جعلهم يناضلون من أجل دمجهم مع غيرهم سواء بشكل رمزي كما ظهر في حواراتهم العامة، أو بشكل عملي بإدراج أسمائهم في قوائم مجالس الآباء بالمدارس، ولك أن تستمع إلى ما قاله صراحة:

> "لقد دب الخوف في نفوسهم من أننا سنعاملهم كأي أقلية أخرى (....)، لأننا أتينا من مكان آخر، مما جعلنا نشعر بالنبذ (....)، حيث ينطبق لفظ أهل أونتاريو الناطقين بالفرنسية على مَنْ وُلِد فيها، فتولَّد عن ذلك لغط كثير، ولم تمتد يد الترحاب لنا في ذلك المجتمع (....)، (لكننا) اتخذنا على عاتقنا العيش بالفرنسية في أونتاريو، وإرسال أطفالنا إلى مدارس فرنسية (....)، لقد اخترنا الطريق الشائك حتى ننال القبول في مجتمع أونتاريو

الفرانكفوني (....)، وهو ما يفسر تنظيم صفوفنا وإعداد قوائم المرشحين لمجالس الآباء بالمدارس بشكل يضمن نجاح مساعينا وبلوغنا مرامينا (....)".

يشير هذا الأب إلى قضية المشاركة في السلطة ومراكز القوى بكل ما يتضمنه ذلك من معانٍ، وكان مما صرح لي به في الحوار لاحقاً، قضية اللغة، زاعماً أن أمثاله من الوافدين يتمسكون بهدف إنشاء مؤسسات أحادية اللغة غير أقرانهم ممن يطلق عليهم أهل أونتاريو الفرانكونية Franco-Ontarians أنفسهم، لذلك لا يقتصر الأمر على ضرورة تحلي جميع الأطراف بالتسامح والمرونة وتفتح العقل، بل يتعدى ذلك إلى إسهاماتهم الحقيقية في دعم مطلبهم بأن تكون المدرسة مؤسسة قائمة على اللغة الفرنسية، واستقر الرأي حينئذٍ على أن ما يجب التخلي عنه لتحقيق هذا المأرب هو الثقافة والهوية الموحدة.

أتاحت لي فترة السنوات الثلاث في أوائل التسعينيات التي قضيتها في البحث الميدانى بإحدى المدارس العليا، أن ألمس ما وصفه هذا الأب على أرض الواقع، حيث أصر الطلاب الذين يشعرون بالتهميش على حقهم في المساواة بغيرهم في المشاركة، مطالبين المدارس بإعداد الطلاب لسوق العمل العالمي الحديث بدلاً من الاقتصار على مجرد المحافظة على الثقافة فقط، والنظرة لتنوع الطلاب على أنه تجسيد لطاقات كامنة يمكن استغلالها لتحقيق ذلك الهدف بدلاً من النظر إليه على أنه تهديد للتنسيق الثقافي في أونتاريو الفرانكفونية.

تحقق تلك النظرة المتوافقة مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للطبقة المتوسطة من الناطقين بالفرنسية والناطقين بالإنجليزية في هذه المدرسة نمطاً من التوازن الموجود في كثير من المدارس، وهو ما يظهر جلياً بشكل رمزي في التمثال والنصب

الذي كشفت المدرسة اللثام عنهما عام ١٩٩٤ في احتفالها بيوبيلها الفضي، فحين أنشئت المدرسة عام ١٩٦٩ أطلق عليها اسم رحالة فرنسي أرسلته الحكومة الفرنسية لفرض الهيمنة الفرنسية على بقعة من الأرض بكندا، مما حدا بالمدرسة أن تقيم له تمثالاً من الخشب، وهي المادة التي ترمز لارتباط الكنديين الفرنسين بالغابات الكندية، وتجارة الفراء، وصناعة الأثاث، وكذلك بالاستعمار. ثم قامت المدرسة بوضع التمثال في بهوها وأحاطته بمعلقات من تصميم الطلاب تمثل الدول المختلفة التي ينحدرون منها، وأمام التمثال وضع نصب يشرح الأهمية الرمزية للتمثال الذي يجسد شعار المدرسة "الوحدة في التنوع" unity in diversity ، لذلك نقول إن هذه الخطوة من جانب المدرسة، هي محاولة منها لتحقيق التوافق بين النظرة التقليدية والنظرة الحداثية وما تبعها من عواقب مختلفة من خلال الالتفاف حول رمز عام يقيم توازناً بين تاريخ المدرسة والتزامها التقليدي وتنوع طلابها الذين يفتقرون لوجود عرى تاريخية تلم شتاتهم.

اتضح في نهاية الأمر أن العروة الوثقى الوحيدة والأكثر فاعلية هي اللغة، حيث أجمع كل من في المدرسة أن اللغة الفرنسية ذات قيمة كبرى كلغة تواصل دولي، وأن إتقان الطلاب للفرنسية والإنجليزية يعد فرصة ذهبية تؤهلهم للحصول على مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي الجديد (وفق ما قاله أحد الطلاب: "إن النجاح في الحياة الحديثة يقوم على إتقان المرء للإنجليزية والفرنسية معاً").

أما بالنسبة إلى أولياء الأمور، فإن إتقان هاتين اللغتين، أتى بمعزل عن قضية الهوية التي ملأ بها الاتجاه الحداثي الأجواء لفترة طويلة، حيث تحولت اللغة في نظرهم إلى سلعة أو رأسمال اقتصادي، ولك أن تستمع لهذا الحوار بين أبٍ وأمٍ لتدرك حقيقة ذلك:

"**الأم**: أعتقد أن إتقان لغة أخرى يعد مكسباً كبيراً لم أدرك قيمته... حتى انتقلنا إلى تورنتو، لذلك أرى أن الوضع الحالي يجعل... ذلك أكثر أهمية عندما أجد بعض الناس يتحدثون لغات ثلاث أو أكثر ...

الأب: أتفق معك في ذلك، وهو ما شعرنا به في دولة يتحدث أهلها لغتين مثل دولتنا... أشعر بذلك بشدة، لكن أعتقد أن ذلك يشجعنا على تعلم الإسبانية أيضاً بسبب اتفاقية التجارة الحرة بين الشمال والجنوب (هنا إشارة إلى اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، التي وقعت عام ١٩٩٠ بهدف تسهيل العلاقات بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية)... ولكن ما رأيك أيضاً في تعلم اللغة الصينية، أو ما شابهها من لغات بسبب التوسع التجاري العالمي، لذلك أرى أن تعلمنا للغة ثالثة، أو رابعة، توجُه جدير بالدراسة...

الأم: تماماً، أرى مثلك أن تعلم اللغة يعد إضافة لممتلكات الشخص، وأقصد أنك عندما تدرس مادة أخرى يسهل عليك تعلم لغة أخرى، إنه رأسمال مفيد للفرد."

يعد هذا الاهتمام باللغة الفرنسية (والإنجليزية) من أجل سوق العمل، والنظر لها على أنها رأسمال للفرد في الاقتصاد الجديد، فصل المقال في قضية التمسك بالتاريخ التي شغلت الناشطين الفرانكونيين، خاصة فيما يتعلق بالمعايير والقواعد العامة، حيث أصبحت الفرنسية وسيلة للتواصل الدولي وليست رمزاً لتوحيد الأمة، مما يتطلب إعادة صياغة المعايير والقواعد الخاصة بذلك التواصل (أي وصف الأسلوب الذي سيتواصل به الأفراد من مختلف بقاع الأرض)، كما يتطلب ذلك تحديد أسس

"للجودة" حتى يتحقق التواصل الدولي بشكل جيد في ظل ما تفرضه اللغة الإنجليزية من سباق محموم على السوق العالمية. لكن الملاحظ أن النتيجة لا تختلف كثيراً بالرغم من حدوث تلك النقلة في الأيديولوجيات، وأقصد بذلك السعي الحثيث وراء لغة عامة تختلف عن الإنجليزية، إلا أن يد التغيير طالت جانبين آخرين؛ أولهما انتقال صلاحية مَنْ يحدد معايير الفرنسية الجيدة من أفراد الطبقة المتوسطة الوطنيين، إلى أفراد الطبقة المتوسطة المتعلمين ذوي المشارب الثقافية العرقية المتنوعة، وثانيهما النظر للغة على أنها سلعة وليس كمحدد للهوية، الأمر الذي يشير إلى تغير الأهداف المنوطة باللغة داخل المدرسة، فلم يعد استخدام الفرنسية مظهراً للتمسك بأجندة سياسية عامة، بل أصبح استثماراً حكيماً لملكات الفرد ومهاراته.

العمل Work

إن أوضاع سوق العمل (الواقعي منها أو المتخيل) هو ما يشكل اتجاه المدارس الفرنسية بأونتاريو (وغيرها) نحو اللغة، وكذلك قرارات الآباء والطلاب المتعلقة بلغة التعليم وتَعَلُّم اللغة language of education and language education، ولا يقتصر ذلك الطرح على الحياة اليومية فقط، بل يمتد إلى السياسة التعليمية الرسمية لأونتاريو التي ترى في المدرسة مركزاً لإعداد الطلاب لسوق العمل، وترى في التعليم تدريباً على الحياة العملية المستقبلية)، بالرغم من الخلط الشديد حول أهمية مهارات ثنائية اللغة، أو تعدديتها من عدمها، وهل هي كفيلة لجذب انتباه سوق العمل لها، أم لا. بالإضافة لذلك، لا يمكن تجاهل ما أشرنا إليه آنفاً من اهتمام الجمعيات الفرانكفونية التقليدية وغيرها من المؤسسات بقيمة اللغة الفرنسية في الاقتصاد الجديد كوسيلة للمحافظة على رأسمالها اللغوي، ولزيادة التقدم الاقتصادي لأفراد المجتمع.

تناول بحثنا في الآونة الأخيرة، في بعض جوانبه، مراكز محو أمية الكبار في اللغة الفرنسية المميزة للاقتصاد الجديد من أجل اكتشاف مدى التطابق بين الصورة التي رسمناها وواقعها الملموس (راجع: Labries *et al* 2000, Roy 2000, Budach *et al*, 2000)، حيث وجدنا قادة الفرانكفونية يمتدحون مجتمعاتهم بأن لها "قيمة مضافة" يسعى إليها أصحاب الأعمال والمستثمرون، فشرعوا في حث الناطقين بالفرنسية على إقامة مشروعات صغيرة، أو متوسطة، وتوقع الشباب أن تلعب ثنائية اللغة دور الكلمة السحرية التي ستفتح لهم أبواب العمل في قطاعي الخدمات والمعلومات، لكن ثمة سؤالان مهمان يجب الرد عليهما، أولهما: هل ستحقق تلك المهارات اللغوية فرقاً كبيراً في حياة الناس أم لا؟ وثانيهما ما هي المهارات اللغوية المطلوب توافرها لحدوث ذلك؟

ويبدو أن الإجابة التي توصلتُ إليها حتى الآن تشير مرة أخرى في اتجاه قيمة الصيغ المعيارية أحادية اللغة standardized "monolingual" forms للمهارات اللغوية في طرفي الهرم الاقتصادي، حيث أظهرت أهمية تلك المهارات اللغوية دوراً فاعلاً في الترقي بالوظائف في كيبيك على وجه الخصوص لدرجة أن كثيراً من مديري القطاع الخاص يعدون لانتقال مؤقت إلى أماكن تسود فيها الإنجليزية بهدف إتقانها وتحسين لغتهم الثانية (الإنجليزية) على أن تبقى لغتهم الفرنسية ذات أهمية كميزة تمنحهم حق الهيمنة على السوق الفرانكوفونية الإقليمية الموجودة في كيبيك Quebec وفروعها المنتشرة على الصعيدين المحلي والدولي، وبمجرد تحدثهم الإنجليزية يجعلهم قادرين على التمتع بمكانة جيدة. لكن المعلومات الاستقرائية المتوافرة عن دروبهم المتبعة لتحقيق ذلك قليلة، وأعتقد -بالإضافة لذلك- أن بعض تراكيب لغتهم الفرنسية تحتفظ بقيمتها بين هذا الصنف من الناس كوسيلة للحفاظ على ما تميزوا به في العصر الحديث، وأقصد بذلك قدرتهم على تفادي عواقب المنافسة مع ثنائي اللغة من

متحدثي الإنجليزية وغيرهم من متعددي اللغة الذين يضحون بالغالي والرخيص من أجل الهيمنة على وظائف سوق العمل (وما يتبع ذلك من آثار مشابهة كالانغلاق والاقتصار على لهجة بعينها، كاستخدام أصحاب المصارف السويسرية للألمانية السويسرية). وهناك منافسات مشابهة على المستوى الأعلى للخدمة الفيدرالية العامة، بالرغم من النجاح الذي حققه متحدثو الإنجليزية المهيمنون تاريخياً في استخدام ثنائية اللغة كوسيلة للحفاظ على مكانتهم المتميزة، فباتت لهم الغلبة على منافسهم الناطق بالفرنسية.

تمثل معظم الوظائف التي تتطلب ثنائية اللغة في كافة ربوع كندا المستويات الدنيا من السلم الوظيفي (يُعَد هارت وآخرون Hart *et al* 1990 من أول من أشار لذلك) بسبب الاحتكاك المباشر بين موظفي المؤسسة في تلك المستويات والعملاء، خاصة في قطاعي الخدمات والمعلومات كموظفي الخطوط الأمامية، وعمال الهاتف في مراكز الاتصالات، والاستعلامات في الفنادق، وعمال صالة القمار في الحانات، والبائعين في المتاجر. لكن ذلك لا يمتد ليشمل المديرين، وغالباً ما نرى الشركات تتخذ التدابير التنظيمية من أجل التأكد من إتقان موظفيها للغتين بشكل يتسم بالجودة والاستمرارية. لكن حقيقة الأمر هي أن بقاء هؤلاء الموظفين في أماكنهم أسفل السلم الوظيفي، يعد عقبة كؤوداً أمام حراكهم الوظيفي وترقيهم للمستويات الأعلى (انظرْ لابري Labries "الاتصال الشخصي").

بالإضافة لذلك أشار روي (Roy 2000) إلى أن هناك عدة ضغوط متناقضة تتعلق بطبيعة المهارات اللغوية المطلوبة لهذا النمط من الوظائف، فمن ناحية يتصل مزودو الخدمة بالعملاء، مما يتطلب تحدثهم بلغة هؤلاء العملاء نفسها، أو على الأقل يكون بمقدورهم فهمهم حتى ولو تحدثوا بلغة دارجة، في حين تسعى الكثير من الشركات إلى

إتقان موظفيها للغة القياسية من أجل تقديم خدمات ذات جودة عالية، تاركين موظفيهم في مأزق التعامل مع هذا التناقض.

تبدو لنا مهارات ثنائية اللغة ميزة كبرى للحصول على تلك الوظائف الدنيا، حيث أظهر البحث الميداني أن تلك الوظائف أفضل من بديلاتها التي لا تعد وظائف بمعنى الكلمة، لذلك تعد هذه الوظائف الدنيا مصدر حياة للمجتمع، إلا أن المشكلة الكبرى تكمن فيما يتعرض له هؤلاء الموظفون من تهميش اقتصادي بسبب النظرة الاجتماعية واللغوية والثقافية لهم، التي اتسمت بالدونية لفترات طويلة من تاريخهم، لكن لو نظرنا إلى نصف الكوب الممتلئ لوجدنا أن وجود علاقة طردية بين قيمة اللغة الفرنسية وسوق العمل، يعني زيادة قيمتها كسلعة، فتقل بذلك النظرة لها على أنها وسيلة لإحداث التماسك الاجتماعي القائم على توزيع الإمكانيات الأخرى للمجتمع.

فصل المقال هو اهتمام المجتمعات بإظهار أن ثنائية اللغة ميزة في ظل ما توليه الشركات الاقتصادية الجديدة من اهتمام بالغ بطبيعة تلك الثنائية اللغوية، كاهتمامها باللغة أو اللهجة النموذجية في لغة ما، مما يحرِم بعض الأفراد في هذه المجتمعات من الحصول على تلك الوظائف لتحدثهم لغتين بشكل مختلط ودارج وليس باللغة النموذجية. وتبقى المشكلة ذات اتجاهين: فمن ناحية يعاني مرشحو تلك الوظائف من الرفض أو الحرمان من العلاوات والترقيات، ومن ناحية أخرى تنفق الشركات كثيراً من جهدها ووقتها في البحث عن هؤلاء الأشخاص الذين يتحدثون لغتين أكاديميتين، ويرضون في ذات الوقت بهذه الوظائف الدنيا التي غالباً ما تتسم بعدم الاستقرار. وفي الحقيقة يكتنف الغموض مستقبل تلك الأزمة، فلا أحد يدري وجهتها، ولنضرب مثلاً الشركة التي انصب عليها بحث روي Roy حيث حاولت إيجاد أيدٍ عاملة (من كيبيك

Quebec أو من المهاجرين)، وقدمت فرص تعلم لغة والتدريب عليها، فكانت النتيجة أن التحق للعمل بتلك الشركة الطلاب والباحثون عن عمل جزئي يتسم بالمرونة (كبعض المتقاعدين والنسوة المطلقات اللاتي يعلن أطفالاً).

خلاصة الأمر أن سوق العمل أصبح محوراً للصراع اللغوي في كندا، حيث أظهرت تطورات السوق أن ثنائية اللغة الفرنسية والإنجليزية تتبادل فيما بينهما في الأهمية، فالفوز لهذه تارة ولتلك تارة أخرى بسبب ما طرأ على الاقتصاد الجديد من تغيرات تتصف بعضها بالمفاجأة. لكن تبقى أهمية هذه الثنائية مرتبطة بوجود الأسواق الفرنسية أحادية اللغة سواء في كندا أو غيرها من الدول، ويبقى سؤال: ما هو وضع أحادي اللغة في ظل هذا التنافس المحموم؟

دلالات العرض السابق فى تدريس وتعلم اللغة الفرنسية بكندا

Implications for the teaching and learning of French in Canada

لقد اقتصر تعلم الناطقين بالإنجليزية للفرنسية، وإقبال الناطقين بالفرنسية على تعلم الإنجليزية على عِلّيَّة القوم لردح من الزمان في المدارس بهدف أن يستطيع الفرنسيون التحدث بالإنجليزية ليتباهى الإنجليز بأنهم متعلمون ومثقفون، لكن الملاحظ أن تعلم لغة الآخر، على اختلافها، قد حدث بشكل غير رسمي بين أفراد الطبقة العاملة في الطرقات والأزقة (مثلما حدث بين الأيرلنديين والفرنسيين)، ولذلك لم يرد ذكره في الكتابات البحثية، أو الصحف إلا بشكل عارض لا يتسم بالتفصيل، ولا يسمح بالتحليل العلمي.

من ناحية أخرى لعبت الحركة الحداثية المودرنية في ستينيات القرن العشرين دورها الفاعل في إرساء الدعائم الراسخة للفرانكفونية، مما زاد من قيمة الفرنسية في

نظر أصحابها، وكذلك في نظر الناطقين بالإنجليزية، ودعاهم لمطالبة المدارس بإعادة تنظيم البرامج المعنية بثنائية اللغة الفرنسية والإنجليزية بها، كما دعا المختصين من المترجمين والنحاة والكتاب والصحفيين ورجال السياسة للإدلاء بدلوهم في تحديد ماهية المهارات اللغوية الهامة والواجب تنميتها، لكن تلك الحركة الحداثية انطوت على تناقض ذاتي فمن ناحية نجدها تعلي من شأن الأنماط والممارسات اللغوية المتعلقة بقضايا الأصالة والهوية، ومن ناحية أخرى تهتم بالممارسات والأنماط اللغوية التي تعمل على دمج كافة أنماط السكان على تنوع مشاربهم الثقافية والعرقية من أجل دخول السوق العالمي الجديد.

نجم عن التغيرات الاقتصادية التي خرج الاتجاه الحداثي من رحمها آثاراً كرست من ذلك التناقض الذاتي رغم محاولات تلافيه، فبدلاً من أن تكون اللغة رمزاً لتماسك المجتمع أضحت شكلاً من أشكال السلعة التجارية أو رأسمال للفرد. إلا أن المجتمعات لم تكف عن صراعاتها بشأن البحث عن الصالح في ثنائية اللغة، والإعلاء من شأن اللغة الفرنسية، وما تقدمه من إمكانيات وفرص لمتحدثيها؛ لذلك دار جدل شديد في كافة قطاعات المجتمع الكندي حول عدة جوانب نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، ما إذا كان ممكناً إدخال تعليم اللغة الإنجليزية إلى المدارس الفرنسية؟ ومتى يمكن ذلك؟ وما هي الأهمية النسبية للغة الفرنسية مقابل اللغات الأخرى (كاليابانية، أو الإسبانية) في برامج تعليم اللغة بالمدارس الإنجليزية؟ وما أهمية الفرنسية الدارجة مقابل القياسية؟ وما طبيعة الفرنسية القياسية في حد ذاتها؟ وما هي أفضل الطرق لتحدث لغتين؟ وعلاوة على ذلك نجد أن تلك التغيرات كشفت عن وجودها في التنظير الخاص بمن يحق له المشاركة في هذا الجدل، ومن الذي يجب أن يسود رأيه واهتماماته على اهتمامات الآخرين.

لكن الجلبة التي واكبت شيوع معاملة المهارات اللغوية على أنها جانب تقني (وهو ما صاحب تحولها إلى سلعة) قد فشلت في تفسير ما يسود المجتمع من تصنيفات وتقسيمات حسب اللغة، التي لم نكن لنشعر بها لولا سوء توزيع ثنائية اللغة في المجتمع الكندي، وكذلك سوء توزيع فرصة إظهار تلك اللغات لمقوماتها وقيمتها بشكل يساعدها في تنظيم عملية انتشارها، وهو سوء توزيع غير عشوائي بالمرة، فلقد ارتبط بالتمييز والتصنيف القديم القائم على اللغة والعرق لمئات السنين، وما زال معياراً تقوم عليه سياسات التمييز وفق الجنس، والنوع، والطبقة الاجتماعية.

يدور الصراع بين تدريس اللغة وتعلمها حول ما لذلك من فوائد ومميزات تشمل الإلمام بالأنماط والممارسات اللغوية، فثمة تحولات في عصر العولمة في الأسلوب الذي تظهر به تلك الممارسات بشكل يتيح وصفها وتحليلها جيداً، الأمر الذي ربط قضايا اللغة بممارسات التمييز الاجتماعي، وعدم المساواة بين أفراد المجتمع، خلافاً لما حلم به منظرو العولمة الأوائل، وهو ربط تَمسَّح بقناع تنمية المهارات اللغوية، لكن عزاءنا الوحيد هو تخلي تدريس اللغة وتعلمها عن صبغتها السياسية التي طالما اصطبغت بها لعدة عقود، وباتت ذات صبغة اقتصادية محضة الآن.

ملاحظات

(١) مصدر تلك البيانات هو عدد من الأبحاث والدراسات التي مولتها الجهات الحكومية في كيبيك Quebec، وجمعية تعددية الثقافة بكندا، ووزارة التعليم بأونتاريو، ومنحة وزارة التعليم بأونتاريو المقدمة لمعهد أونتاريو لدراسات التعليم، ووزارة التدريب بأونتاريو (برنامج أونتاريو كيبيك للتبادل الثقافي)، ومؤسسة المجلس الأكاديمي الأمريكي الألماني، والمجلس الكندي لأبحاث العلوم الاجتماعية

والعلوم الإنسانية. وهناك من الباحثين الكثير ممن عملوا في ذلك المشروع ومازالوا، لذلك أتقدم بخالص شكري وعرفاني لكل من نورماند لابري Normand Labrie وجورجن إرفرت Jurgen Erfurt وآنيت بودرو Annette Boudreau وليز ديبوا Lise Debois وكلودين مويس Claudine Moise وباتريشيا لامار Patricia Lamarre وديردر منتل Deirdre Meintel وسيلفي روي Sylvie Roy وجابرييل بوداخ Gabriele Budach.

(٢) يطلق مصطلح الانغماس في اللغة الفرنسية "French Immersion" على عددٍ من المشروعات التعليمية التي تتخذ من الفرنسية لغةً لتدريس مواد غير الفرنسية بمدراس لا يتحدث طلابها الفرنسية كلغة أم.

(٣) لعبت الكنيسة الكاثوليكية دوراً فاعلاً على مر العصور، لكني آثرت ألا أتعرض لدورها الآن نظراً لما يكتنف هذا الدور من اضمحلال في فترة الحداثة. لكني لا أنكر أنها مؤسسة جديرة بالدراسة، ويعكف حالياً جورجن إرفرت على تحليل البيانات التي جمعت عن الكنيسة كجزء من مشروع بحثي تابع لدار "Prise de Parole" للنشر بأونتاريو.